



صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد وسمو ولي العهد الشيخ نواف الأحمد ورئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم يتوسطون النواب والوزراء في لقطة تذكارية في قاعة المجلس الداخلية

المجلس يُزكي الرويعي أميناً للسر والمرداس مراقباً.. وينعى النائب والوزير الأسبق حمد العيار

10 نواب يطرحون الثقة بالوزير العبدالله والتصويت في جلسة الأول من نوفمبر

انسقطها، أنا لا أستطيع، فلدني مليوناً و995 ألف دينار ليس عندي مستندات دالة عليها ولا نستطيع إسقاطها إلا بقانون، ونأمل أن تتعاون لجنة الميزانيات بالتعاون معنا من أجل إسقاطها. وهناك مبلغ مليون و449 ألف دينار قامت الوزارة دعوى وقد قضى بها بحكم نهائي بالزام الشركة بأن تؤدي المبلغ بالكامل للوزارة.

لا أستطيع القيام أو تحمل مسؤولية بأعمال لا سلطة لدي عليها، و732 ألف دينار ديون غير مرحلة وأقيمت الدعوى عام 1999 إباري ولن يستأنفها الخصم وتمت مخاطبة إدارة التنفيذ ولا زالت في إدارة التنفيذ.

انخفضت مصروفات وزارة الإعلام بواقع 4٪ من الشهر الثاني لتوليتي حقيبة الإعلام، فأحدثت عن التصاعد صحيح لكن لا أسأل عنها، وبالرغم من تخفيض المبلغ إلا أن لدي مبلغاً قيمته مليون و200 ألف دينار لقاء شراء أجهزة وسواضع سبب الانخفاض، فيما يخص صرف مكافآت بالمخالفة لنواب المتعاملين والعاملين بالوزارة، فمُنذ أن توليت الوزارة أصدرت قراراً في 4/1 بوقف هذا الصرف وتم إتفاق منح العلاوة واتخذت إجراءات استردادها.

● مرزوق الغانم: ترغف الجلسة ربع ساعة للصلاة.

● استؤنفت الجلسة وواصل الوزير المستجوب توضيح تفصيله مساور الاستجواب.

محور الأمانة العامة لمجلس الوزراء

بالنسبة لتضخم الهيكل وتشعب البرامج وتشابه أسماء البرامج الواردة فهناك فرق بين مفردة هيكل ومفردة برامج فتعدد البرامج تحت مجلس الوزراء لا يضخم أي هيكل ومن المشاكل في الاستجواب بأنه من غير المعقول أن توجه مساءلة فرد على مسؤول.

والخطأ الذي ورد هو تسمية الأمانة العامة لمجلس الوزراء بالبرنامج، وعدد البرامج المترجم تحت إشراف وزير الدولة لا أستطيع زيادتها أو نقصانها لأن ما يفرضها علي هي تعليمات وزارة المالية.

وفي سنوات مالية سابقة كانت هناك ملاحظة بتضخم الباب لديوان الخدمة المدنية (على حساب العهد) في يوم 2017/8/8 أي قبل الاستجواب بمدة 60 يوماً، والمبلغ هو كان 26 مليوناً، والأن أصبحت 6 ملايين، والإجراءات نفسها تمت في باقي الجهات.

محور وزارة الإعلام

التزاماً بالقسم الدستوري وتماشياً مع ما ورد بوضوح في المادة 80 من اللائحة، أعتمد أن الرئاسة المقترضة ان تلتفت انتباهي بعدم التحدث في هذا الموضوع ومع ذلك سأحدث وأتمنى منكم أن تبادروني نفس المشاعر التي تهتم بأن تقوم بالتعاون من أجل حسن تطبيق مواد اللائحة، فتراكم الإجراءات غير المحصلة في الوزارة فهناك مليون و995 ألف دينار مديونيات ما قبل الغزو ومضى عليها أكثر من 15 سنة وتسقط بالتقادم، فلا نستطيع ان نرفع دعوى لاسترجاعها، وخاطبتنا الفتوى وأفادتنا بعدم إمكانية التحصيل، وطلب الوزير السابق سلمان الحمود بإسقاط هذه المديونية، ونحن نقول لن نستطيع ان

السجلات المالية للدولة بل تعميم وزير المالية ينظمها، قضية حساب العهد واردة في المادة 17 من قانون ديوان المحاسبة مما يؤكد ان المشروع ان الديوان يختص بمراجعة جميع اجراءات حسابات العهد وحدد آلية التعامل معها.

وجميع ابواب وبنود الميزانية يتم مراجعتها من ديوان المحاسبة والمرافقين الماليين ومن وزارة المالية والحديث بأن هذا مبلغ تبخر هذا حديث غير دقيق، والمستجوبون حصدوا ان حساب العهد وصل إلى 3,8 مليارات دينار، حساب العهد الذي يتم استجوابي عليه وصل إلى 3,8 مليارات دينار، وجملة العهد في الحسابات التي تتبعني لم تصل إلى 1,149٪ من الحساب الكامل وديوان المحاسبة يعد تقريره بتاريخ 31/3 في السنة المالية، والديوان يقول انكم لم تسوها ولم يقل انكم اختلستموها.

وما تم توجيهه لي من ملاحظات هو عدم التسوية، وتقرير ديوان المحاسبة يصدر في السنة المالية المنتهية في 31/3، نعم في هذا الوقت لم تكن قد قمتا بتسويتها، فمن 43 مليوناً نكرت في الاستجواب ما تمت تسويته الآن 30 مليوناً، فالملحظة أساساً 7,70 مليوناً تمت تسويتها وباقي 12 مليوناً و387 ألفاً ومن الـ 12 مليوناً لدي 6 ملايين دينار ونصفاً تخص مخصصات الطلاب المتبعين، أنفع الاموال أولاً إلى حين توريدها في المكتب الثقافي ومنه إلى وزارة التعليم العالي ومنها إلى وزارة المالية، الدولة ملتزمة بسداد مستحقات مبتعني ولا نستطيع إغلاقها.

وما تم توجيهه لي في الاستجواب هو عدم التسوية، وبيئت سبب عدم التسوية، قد يقول البعض ان هذه التسوية لم تتم إلا بسبب ضغط الاستجواب وهذا قد يكون منطقياً وسليماً وواجبي أن أبين عكس ذلك.

ولدي مستند وفره لي رئيس ديوان الخدمة المدنية وهو محضر اجتماع رقم 1 بشأن مصروفات المكاتب الثقافية الخارجية التابعة لديوان الخدمة المدنية (على حساب العهد) في يوم 2017/8/8 أي قبل الاستجواب بمدة 60 يوماً، والمبلغ هو كان 26 مليوناً، والأن أصبحت 6 ملايين، والإجراءات نفسها تمت في باقي الجهات.

محور وزارة الإعلام

التزاماً بالقسم الدستوري وتماشياً مع ما ورد بوضوح في المادة 80 من اللائحة، أعتمد أن الرئاسة المقترضة ان تلتفت انتباهي بعدم التحدث في هذا الموضوع ومع ذلك سأحدث وأتمنى منكم أن تبادروني نفس المشاعر التي تهتم بأن تقوم بالتعاون من أجل حسن تطبيق مواد اللائحة، فتراكم الإجراءات غير المحصلة في الوزارة فهناك مليون و995 ألف دينار مديونيات ما قبل الغزو ومضى عليها أكثر من 15 سنة وتسقط بالتقادم، فلا نستطيع ان نرفع دعوى لاسترجاعها، وخاطبتنا الفتوى وأفادتنا بعدم إمكانية التحصيل، وطلب الوزير السابق سلمان الحمود بإسقاط هذه المديونية، ونحن نقول لن نستطيع ان



هدية من المجلس لصاحب السمو الأمير

الخاصة بتحصيل الاموال العامة واجراءات صرفها وتفعيل هذه المادة لا بد ان تصر قوانين ومنها قانون رقم 31 لسنة 1978 وهو قانون قواعد الميزانية العامة والمادة 17 من القانون تنص على ان يصدر وزير المالية التعليمات الخاصة بتنفيذ الميزانية على نحو يضمن تنفيذ القوانين واللوائح. وفي العام 1998 صدر تعميم لوزير المالية باسم الدليل النطفي، وتضمن آلية صرف العهد، وحدد هذا التعميم ما هي العهدة وكيفية تسجيلها والفترة الممنوحة لتسويتها، وديوان المحاسبة مسؤول عن التأكد من قيام مؤسسات الدولة من العمليات الواجب تنفيذها وفق التعاميم التي لها صفة مالية.

وقضية العهد وحساب العهد نظمتها تعميم المالية الذي يستند الى الدستور، ونحن عند البيان انه سبق لجنة البرلمانية الميزانية مناقشة هذا الموضوع وتم الاجتماع مع المسؤولين في الجهاز الحكومي للحديث عنه قبل اعتماد الحساب الختامي السابق. وعرض العبدالله مقطع فيديو لوزير المالية انس الصالح بشأن حساب العهد يقول فيه «ان مبلغ العهد 3,8 مليارات التقينا بدعوة رئيس المجلس وبحضور النواب وطماناً ان بشأن هناك اموالاً اخذت هذا كلام غير صحيح، وهذا اجراء محاسبي نطفي تنظمه المادة 28 من المرسوم 1978 بقواعد اعداد الميزانية، وهذا مبلغ متواجد منذ نشأة الميزانية وموجود في قانون ديوان المحاسبة وهي معاملات يتم تسويتها ولا يوجد اي اموال تبخرت ولا اخذت»، انتهى كلام الوزير الصالح في مقطع الفيديو.

● الشيخ محمد العبدالله: هذا الفيديو تم تسجيله في شهر 7 من هذا العام، وهذه جهة مختصة وهي المالية، ويؤكد انها ليست مبالغ صرفت من دون مستندات مؤيدة او ليس لها وجود في

الرقابة المالية ويرد على الملاحظات من خلال شهر من تاريخ ابلاغه بالملاحظات.

الديوان يسجل وجهة نظره ويعرضها على الادارة المالية في الوزارة والديوان يأخذ الرد الى ان يصدر تقريراً او يقوم الديوان بالابقاء على رايه او لأن التقرير لا بد ان يصدر بتاريخ معين الى ان يصدر التقرير الذي يليه ويأخذ بالأراء في الفترة البينية.

والبيد ذلك لأن القانون ورد في المادة 52 بقانون ديوان المحاسبة تحدثت عن مخالفات مالية، والقانون فرق بين الملاحظة المالية والمخالفة المالية.

المادة 53 تنص على ان يعاقب تأديبياً كل من ارتكب من الموظفين عدا الوزراء العموميين مخالفة مالية، فالمستغرب هو ان الاستجواب نثي على ملاحظات لأنه لا توجد اي مخالفة لديوان المحاسبة في هذا الاستجواب ولا في كتاب الاستيضاح بل ملاحظات، وهي تعتبر وجهة نظر، والمادة 33 من قانون الديوان افردها لآلية حلها.

فاختاطب المنطق بأن قانون الديوان حدد آلية التعامل مع المخالفة التي يسجلها وحدد ما هي الملاحظة وآلية الفصل فيها، وما وجهت الي من مواضيع لم يتحو على اي مخالفة من ديوان المحاسبة.

ففعلي الرغم من وجود بعض الآراء التي تشير الى شبهات فساد، على كل ما ورد في الصحيفة.

موضوع العهد

موضوع العهد اشغلنا كما اشغلكم في مجلس الأمة، ولا شك ان تعليق مبلغ 3,8 مليارات دينار امر لا يبرح احداً، وخصوصاً ان لم تكن تعلم حقيقة الامر وتفصيله. المادة 135 من الدستور تنص على ان يبين القانون الاحكام

مخالفة كما ورد في الاستجواب. تقدمت بطلب استيضاح لمعرفة ما هي المخالفة التي يريدون معرفتها لكي ارد عليها فهل ارد على 1234 مخالفة فسوف احتاج الى 1234 دقيقة بما قيمته 20 ساعة و34 دقيقة.

المخالفة الأولى هي عدم تحديد الوقائع التي يجب تحديدها لكي يعاد الوزير عدته في الرد.

المخالفة الثانية فبواب اللوائح الداخلية 125، 126، 127 وأتمنى من القانونيين فتح اللائحة التي صدرت بقانون لينظم اعمالنا للنظر في المادة 127 تنص على الا يجوز لخدم السؤال ان يحوله الى استجواب في ذات الجلسة، استطيع ان اقول ان الاسئلة التي وردت في الاستجواب لم يتم التعقيب عليها فهذه مخالفة صريحة لللائحة الداخلية.

وهناك شبهة عدم لائحة الاستجواب لأن اللائحة قاطعة واللائحة تمكننا من التعامل وفق قاعدة واحدة، ويعلم الله اني يعز على ألا التزم بالمواد الدستورية والقانونية، لكن اوقات السياسة تتطلب ان ترد وانت تعلم ان ردك يخالف مواد لائحة، وهذا شيء ساندكم عليه لا شك، فأتعنى منكم بصفتم بمنزلة قضاة ان تستذكروا هذه المواد عندما تطلقوا حكمكم، أتمنى عليكم الرجوع الى ما ورد في اللائحة عندما أقسمنا عليها كونها احد القوانين.

أحتوي الاستجواب المكون من 20 صفحة على عدة مفردات تكرر ان ملاحظات ديوان المحاسبة ذكرت كذا وكذا، فألفت الانتباه ان ما ورد في الاستجواب استند الى ملاحظات ديوان المحاسبة ومخالفات جهاز الرقابة المالية.

قانون رقم 30 لسنة 1960 بشأن انشاء ديوان المحاسبة وهو قانون عريق تم التعديل عليه والمادة 31 منه لم تعدل وتنص «يبلغ الديوان ملاحظاته بعد التفقيش الى الجهات التابعة الى



هدية تذكارية لسمو ولي العهد

بالمخالفة للقرار رقم 66 لسنة 2001.

وصرف بدلات غير مقررة لبعض العاملين في ديوان الخدمة المدنية.

وزارة الإعلام

بها العديد من الملاحظات والمخالفات من قبل الجهات الرقابية وديوان المحاسبة وعدم وجود امانة عهد وعدم وجود سجلات تنظيمية بها وفقدان المكاتب الثقافية بالخارج وهناك 26 مليون دينار لم تتم تسويتها وهذا من حساب العهد وهذا هدر في الاموال العامة.

وبهذا الأمر يكون لدينا 39 ألف مخالفة في الجهات الحكومية، وهناك خلل في تأخر مصروفات المكاتب الثقافية بالخارج وهناك 26 مليون دينار لم تتم تسويتها وهذا من حساب العهد وهذا هدر في الاموال العامة.

13 مليون دينار لم تتم تسويتها وهي ديون الخدمة المدنية مأخذ ثابتة رصيد الديون المستحقة ومطالبة الدولة بـ 37 مليون دينار في 2016/31.

وبإي وجه في ديون الخدمة المدنية ما أخذ ثابتة رصيد الديون المستحقة ومطالبة الدولة بـ 37 مليون دينار في 2016/31.

ويعود نعم سنطيق القيمة المضافة، فمن هو حتى يصرح، وعدم الإجابة عن الملاحظة مما زاد المصروفات بالوزارة وتفاقت الميزانية.

كل الأمور تدرجت بها ومن يقف مع الاستجواب فهذا حقه وتنتشر ومن يقف مع الوزير رأيته محترم، ولا يوجد شيء في الدستور واللائحة اسمه تدريج ونحن تدرجنا، ولا يوجد شيء اسمه تنسيق.

طرحت النقطة في وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود ولم يكن هناك تنسيق ولكني وجدت مخالفة صارخة في ملف الرياضة، فما السند القانوني لغرفة التجارة لأخذ اموال ورسوم من المواطنين، لا توجد ضوابط ولا أحكام ولا ضوابط اي شخص يريد انشاء شركة أو تحديد رخصته ليد من الذهاب الى غرفة التجارة، فما الخدمات التي تقدمها الغرفة؟ نحن نتكلم عن وضع قانوني بحت، الغرفة تأخذ رسوم من

نسبة 82٪ من اجمالي قوة العمل وأقدون، والوافدون أكثر من 70٪ من اجمالي عدد السكان نسبة الى عدد السكان.

مليون و34 ألفاً نتيجة صرف دعم عمالة وطنية لغير الفئات المستحقة بحمل أعباء اضافية على الميزانية، بالرغم من تقاضيتهم رواتب من الحكومة لقاء وظائف، وهذا اختلاس.

وبهذا الأمر يكون لدينا 39 ألف مخالفة في الجهات الحكومية، وهناك خلل في تأخر مصروفات المكاتب الثقافية بالخارج وهناك 26 مليون دينار لم تتم تسويتها وهذا من حساب العهد وهذا هدر في الاموال العامة.

13 مليون دينار لم تتم تسويتها وهي ديون الخدمة المدنية مأخذ ثابتة رصيد الديون المستحقة ومطالبة الدولة بـ 37 مليون دينار في 2016/31.

ويعود نعم سنطيق القيمة المضافة، فمن هو حتى يصرح، وعدم الإجابة عن الملاحظة مما زاد المصروفات بالوزارة وتفاقت الميزانية.

كل الأمور تدرجت بها ومن يقف مع الاستجواب فهذا حقه وتنتشر ومن يقف مع الوزير رأيته محترم، ولا يوجد شيء في الدستور واللائحة اسمه تدريج ونحن تدرجنا، ولا يوجد شيء اسمه تنسيق.

طرحت النقطة في وزير الإعلام الشيخ سلمان الحمود ولم يكن هناك تنسيق ولكني وجدت مخالفة صارخة في ملف الرياضة، فما السند القانوني لغرفة التجارة لأخذ اموال ورسوم من المواطنين، لا توجد ضوابط ولا أحكام ولا ضوابط اي شخص يريد انشاء شركة أو تحديد رخصته ليد من الذهاب الى غرفة التجارة، فما الخدمات التي تقدمها الغرفة؟ نحن نتكلم عن وضع قانوني بحت، الغرفة تأخذ رسوم من

نسبة 82٪ من اجمالي قوة العمل وأقدون، والوافدون أكثر من 70٪ من اجمالي عدد السكان نسبة الى عدد السكان.

مليون و34 ألفاً نتيجة صرف دعم عمالة وطنية لغير الفئات المستحقة بحمل أعباء اضافية على الميزانية، بالرغم من تقاضيتهم رواتب من الحكومة لقاء وظائف، وهذا اختلاس.

وبهذا الأمر يكون لدينا 39 ألف مخالفة في الجهات الحكومية، وهناك خلل في تأخر مصروفات المكاتب الثقافية بالخارج وهناك 26 مليون دينار لم تتم تسويتها وهذا من حساب العهد وهذا هدر في الاموال العامة.

13 مليون دينار لم تتم تسويتها وهي ديون الخدمة المدنية مأخذ ثابتة رصيد الديون المستحقة ومطالبة الدولة بـ 37 مليون دينار في 2016/31.



عسكر العزبي مدافعاً عن الجراح



مشادة كلامية بين الشيخ خالد الجراح وحمدان العازمي